联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السادسة عشرة

بوسان، جمهورية كوريا، 4–8 سبتمبر/أيلول 2017

الاستدامة الاجتماعية في سلاسل قيمة مصايد الأسماك وارتباطها بالتجارة

موجز

أدى الاهتمام الدولي بحالات انتهاك حقوق الإنسان واستغلال اليد العاملة في مصايد الأسماك إلى زيادة الوعي للممارسات غير المسؤولة وغير الأخلاقية في هذا القطاع والقلق تجاه هذه الممارسات. ويدرك العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمستهلكون والقطاع الخاص ووسائط الإعلام وواضعو السياسات والمشرعون، الحاجة إلى الاستجابة للمطالبة بالمزيد من المساءلة الاجتماعية في سلاسل إمدادات مصايد الأسماك، أي أن تلتزم الجهات الفاعلة في سلاسل الإمدادات هذه بإنتاج وتجهيز وبيع سلع أغذية بحرية مسؤولة اجتماعياً ومقبولة أخلاقيا. وتقدم هذه الورقة لمحة عامة عن العمليات والمبادرات الجارية لتعزيز الاستدامة الاجتماعية في سلاسل القيمة السمكية وتستكشف المضامين ذات الصلة بها. وتقترح فرصاً لتعاون أصحاب المصلحة وتقدّم الإجراءات التي تتخذها المنظمة.

الإجراءات التي يقترح أن تتخذها اللجنة الفرعية

- تبادل المعلومات والخبرات بشأن جهود الاستدامة الاجتماعية في سلاسل القيمة السمكية؛
- تقديم التوجيه لعمل المنظمة المستقبلي في مجال الاستدامة الاجتماعية في سلاسل القيمة السمكية.

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org.

mt982

المقدمة

1- تطالب خطة عام 2030[1] بـ "ألا يُهمل أحد". وهي تقدم رؤية لعالم أكثر إنصافا وأكثر ازدهاراً يسوده السلام ويتمتع بالاستدامة، ويكون عادلاً وقائماً على الحقوق ومنصفاً وشاملاً من الناحية الاجتماعية. ولا تدعو أهداف التنمية المستدامة فحسب إلى القضاء على الفقر (الهدف 1) والقضاء التام على الجوع وسوء التغذية (الهدف 2)، وحصول الجميع على الرعاية الصحية (الهدف 3)، مع التركيز تركيزاً رئيسياً على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5)، بل تنص أيضاً على القضاء على جميع أشكال الإقصاء والحد من انعدام المساواة في كل مكان (الهدف 10). كما يدعو الهدف 8 إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

2- تعزز رؤية خطة عام 2030 القائمة على حقوق الإنسان الدعوة إلى الاستدامة الاجتماعية في مصايد الأسماك. غير أن قطاعات الأغذية البحرية في العديد من البلدان التي تنتج وتجهّز وتصدّر الأسماك والمنتجات السمكية تواجه تحديات متزايدة في سلاسل إمداداتها. وقد يشمل ذلك الصيد الجائر، وانخفاض المصيد، وتحولات في تكوين المصيد، وزيادة تكاليف المدخلات (كالطاقة والأسماك المستوردة والأعلاف وبيوض الأسماك المخصبة) ونقص العمالة والمنافسة في الأسواق العالمية وضعف الحوكمة واستخدام أعلام الملاءمة. وتشمل التحديات الخاصة بتربية الأحياء المائية أيضاً التنافس على استخدام البيئة المائية، وانتشار الممرضات، والضغط على الأرصدة السمكية الطبيعية، والتهديدات الناجمة عن تلوث المجاري المائية بفعل مياه المجاري والزراعة والأنشطة الصناعية، وما إلى ذلك.

3- تتنامى أيضاً الضغوط الدافعة إلى خفض التكاليف والحفاظ على الربحية أو زيادتها، ما يزيد حوافز استخدام العمالة الرخيصة وتجاهل الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية في عمل وحياة العاملين في قطاع الأسماك وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. ونتيجة لذلك، ازداد على متن سفن الصيد وفي مصانع التجهيز استخدام العمال المهاجرين العاملين في ظروف دون المستوى الأمثل الذي تيسّره شبكات سماسرة غير قانونية.

4- كثيراً ما يكون صغار الصيادين ومستزرعو الأسماك والعاملون في استزراع وتجهيز الأسماك فقراء ومنكشفين على المخاطر، وهم عموماً يميلون إلى أن يكونوا عاجزين عن الحصول على غير القليل المعتمد من الموارد والائتمانات والقروض والخدمات الإنتاجية والوصول إلى الأسواق. كما أنهم كثيراً ما يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية والدعم المؤسسي والتعليم. وبالمقارنة مع الأطراف الأخرى في سلسلة القيمة، يحصل صغار منتجي الأسماك عادةً على القدر الأقل من المنافع الاقتصادية، من حيث الأموال التي يحصلون عليها مقابل منتجاتهم، ويعمل معظمهم لحسابه الخاص أو بشكل غير نظامي، أي في كثير من الأحيان دون أية عقود عمل رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، رغم إسهام المرأة في هذا القطاع، هناك

[1] تمثل خطة عام 2030 أحدث التزام حكومي دولي لرؤساء الدول الذين أعلنوا (رؤيتنا، الفقرة 8): "نحن نصبو إلى عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ عالم يحترم الأعراق والانتماء الاثني والتنوع الثقافي. عالم يتيح تكافؤ الفرص ويتيح تحقيق كامل الإمكانات البشرية ويساهم في تحقيق الازدهار العميم". الأمم المتحدة، 2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ميل إلى التغاضي عن دورها. وعلاوة على ذلك، ليست سياسات وممارسات التجارة الدولية لمصايد الأسماك، كتنمية مصايد الأسماك بدافع التصدير وتحرير الواردات، منظّمة دائماً بما يوفر منافع منصفة لصغار المنتجين ومجتمعاتهم المحلية.

5- على مدى السنوات القليلة الماضية، كان قطاع الأغذية البحرية محطّ الكثير من الاهتمام السلبي بسبب عددٍ من حالات انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة استخدام الأيدي العاملة الموثقة جيدا. وتشمل هذه الجرائم الإتجار بالبشر، والاستخدام الاحتيالي والمضلل، والاسترقاق المعاصر، والإيذاء البدني والعقلي والجنسي، والقتل، وعمالة الأطفال، والعبودية، ورفض دفع أجور عادلة وموعودة، والتخلي عن العمال والتمييز ضدهم، وساعات العمل المفرطة، وسوء السلامة المهنية والرعاية الصحية، والحرمان من حقوق تكوين جمعيات ومن المفاوضات والاتفاقات الجماعية المتعلقة بالعمل. وقد تبين أن الانتهاكات تحدث في مراحل مختلفة من سلاسل قيمة الأغذية البحرية، ولا سيما في صيد الأسماك، ومراحل الاستزراع والتجهيز، وفي مناطق جغرافية مختلفة. والنساء والعمال المهاجرون والشباب هم خصوصاً المنكشفون على المخاطر، ولذا فإنهم معرضون لهذه الانتهاكات بشكل خاص. وتقع انتهاكات حقوق الإنسان على سفن الصيد جنباً إلى جنب مع ممارسات الصيد غير القانوني وغيرها من الجرائم.

6- في مواجهة هذه الشواغل، تدعو مبادرات وطنية ودولية، تدعمها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ونظم التدقيق وإصدار الشهادات ووسائط الإعلام والمستهلكون، وما إلى ذلك، إلى معالجةٍ فعالة للقضايا الاجتماعية وقضايا العمل الحرجة في مصايد الأسماك. وإذا ما أردنا تحقيق خطة عام 2030، توجب أن تتصدى تجارة الأسماك المحلية والدولية لتعزيز الاستدامة الاجتماعية في سلاسل القيمة السمكية.

تعزيز الاستدامة الاجتماعية في سلاسل قيمة مصايد الأسماك

7- أدى الاهتمام الدولي بحالات انتهاكات حقوق الإنسان واستغلال اليد العاملة في مصايد الأسماك إلى زيادة الوعي بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للممارسات غير المسؤولة في هذا القطاع والاهتمام بذلك. ولجعل سلاسل القيمة السمكية مستدامة وتمكين تنمية اقتصادية اشتمالية للمجتمعات المحلية والعمال الذين يعتمدون في سبل عيشهم على إنتاج الأسماك وتجهيزها وتجارتها، لا بدّ للقطاع من الاستجابة إلى الدعوة إلى مزيد من المساءلة الاجتماعية في سلاسل إمدادات الأسماك.

الصكوك الدولية للاستدامة الاجتماعية في سلاسل قيمة مصايد الأسماك

8- يُستخدم العديد من الصكوك الدولية بتزايد لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في قطاع مصايد الأسماك. وفي حين تهدف بعض الأدوات إلى توجيه السياسات والتشريعات الوطنية، يركّز البعض الآخر على مسؤوليات الشركات والدول ومساءلتها عن، مثلاً، تعزيز حقوق الإنسان في الأعمال التجارية أو عن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة. ويعرض الجدول 1 مجموعة مختارة من هذه الأدوات.

الجدول 1– مجموعة مختارة من الصكوك الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في مصايد الأسماك وسلاسل إمدادات الأسماك[2]

الصك	المسؤولية الاجتماعية المغطاة
مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان،[3] 2011	تطبيق إطار الأمم المتحدة "الحماية والاحترام والانتصاف"؛ العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. توصيات إلى الحكومات ومؤسسات الأعمال
إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ الأساسية والحقوق في العمل،[4] 1998	حرية تكوين الجمعيات، الحق في المفاوضة الجماعية، إلغاء عمالة الأطفال والعمل الجبري والتمييز.
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك (C188)، 2007[5]	ظروف العمل والمعيشة على متن سفن الصيد
بروتوكول منظمة العمل الدولية 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري، 1930 (P029)[6]	مكافحة ومنع وردع العبودية المعاصرة
الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق،[7]، 2014	نُهج قائمة على حقوق الإنسان. تشجيع التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق: القضاء على عمالة الأطفال والعمل الجبري؛ السلامة والصحة المهنية؛ مستويات معيشة كافية؛ سلاسل القيمة لأنشطة ما بعد الصيد والأنشطة التجارية: التوزيع العادل للمنافع، ومشاركة الجهات الفاعلة الصغيرة النطاق في صنع القرار
توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة ،[8] 2016	السلوك المسؤول في الأعمال التجارية، والعناية الواجبة، ونهج سلسلة الإمدادات، وإدارة المخاطر (تستثني وثيقة التوجيهات تحديداً قطاعي الأسماك والغابات)

9- يمكن أن تكون للصكوك المذكورة أعلاه وغيرها من الصكوك المثيلة أهمية حاسمة لوضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية وإجراءات ملموسة تساعد على تحقيق حوكمة اجتماعية أفضل في قطاع الأسماك. ولكن في بعض الحالات، قد تؤدي مناحي قصور بالغة في القدرات (كمناحي القصور التشغيلية أو المالية أو المؤسسية أو الإجرائية أو القانونية) أو الفساد أو عزوف السلطات المعنية عن اتخاذ إجراءات إلى قوانين غير كافية أو إلى إنفاذ غير كافٍ لقوانين ولوائح تنظيمية قائمة من شأنها لولا ذلك حماية وتعزيز الاستدامة الاجتماعية في قطاع الأسماك.

[2] كما أصدرتها الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

[3] www.ohchr.org/Documents/Publications/GuidingPrinciplesBusinessHR_EN.pdf.

[4] www.ilo.org/declaration/lang--en/index.htm.

[5] www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_535063/lang--en/index.htm.

[6] www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:P029
www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@declaration/documents/publication/wcms_321414.pdf

[7] www.fao.org/3/a-i4356a.pdf.

[8] www.oecd.org/daf/inv/investment-policy/rbc-agriculture-supply-chains.htm.

10- بالنظر إلى مناحي الضعف هذه، تتخذ جهات فاعلة في صناعة الأغذية البحرية حالياً تدابير تنظيم ذاتي إضافية ومعايير خاصة (تلبي أو تتجاوز المتطلبات الوطنية والدولية) لتحسين الممارسات على طول سلاسل إمدادات الأسماك، وخاصة عندما يطالب المستهلكون والمشترون ووسائل الإعلام بهذه التحسينات.

عمليات ومبادرات جارية تعزز الاستدامة الاجتماعية في سلاسل قيمة مصايد الأسماك

11- تستمر في الازدياد عدد المبادرات التي تعمل على تحسين الظروف الاجتماعية وظروف العمل لتعزيز الاستدامة الاجتماعية في قطاع الأسماك وسلاسل قيمة مصايد الأسماك.

12- مثلاً، بمناسبة اليوم العالمي لمصايد الأسماك[9] في 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أدان ممثلو الكرسي الرسولي وأدانت منظمة الأغذية والزراعة وكذلك منظمة العمل الدولية وممثلو صناعة الأسماك ونقابات الصيد غير القانوني والعمل الجبري في مصايد الأسماك، وحثّ جميعها على الالتزام الجماعي بمنع انتهاكات حقوق الإنسان في سلاسل إمدادات الأسماك.

13- في عام 2014، أكدّت لجنة مصايد الأسماك في منظمة الأغذية والزراعة[10] على الارتباط بين قضايا السلامة في البحار والعمل الجبري وحدوث أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. واعتمدت لجنة مصايد الأسماك أيضاً الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم التي تدعو الحكومات والجهات الفاعلة المعنية الأخرى إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق. وسلطت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك الضوء أيضاً على القلق المتزايد تجاه الظروف الاجتماعية وظروف العمل في قطاع مصايد الأسماك وعلى الحاجة إلى إثارة هذه القضايا في المنتديات الدولية.[11]

14- نوّه مؤتمر منظمة العمل الدولية لعام 2015 [12] عن استغلال الأيدي العاملة في قطاع صيد الأسماك بوجود انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والأيدي العاملة. ودعت منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مراراً وتكراراً إلى اتخاذ إجراءات بشأن العمل الجبري والإتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود في قطاع مصايد الأسماك[13، 14، 15] وفي عام 2016، اتفق كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تحسين التعاون[16] في مكافحة الجريمة في قطاع الأسماك، بما يشمل أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة معاملة الأيدي العاملة في مصايد الأسماك. وأوصت الدورة الثالثة لمجموعة العمل المخصصة المؤقتة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون

[9] www.fao.org/news/story/en/item/453811/icode/; www.fao.org/3/a-i6861b.pdf; http://en.radiovaticana.va/news/2016/11/15/migrants_council_issues_message_for_fisheries_day/1272311.

[10] www.fao.org/3/a-i4634e.pdf.

[11] www.fao.org/3/a-i5580t.pdf.

[12] www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_515365.pdf.

[13] www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_429359.pdf.

[14] www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_214472.pdf.

[15] http://fishcrime.com/recommendations-of-the-2nd-international-symposium-on-fisheries-crime.

[16] www.fao.org/blogs/blue-growth-blog/when-iuu-fishing-is-only-the-tip-of-the-iceberg/en.

إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة بالتعاون فيما بين الوكالات لتعزيز معايير العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري، بما في ذلك الإتجار بالبشر، وبالنظر معاً في الروابط بين حوكمة مصايد الأسماك وصناعة الأغذية البحرية والعمل الجبري[17]. ومؤخراً شرعت منظمة العمل الدولية بوضع برامج بشأن العمل اللائق في سلاسل الإمدادات العالمية.[18]

إجراءات اتخذتها الحكومات

15- اعتمدت إندونيسيا تشريعات لتعزيز احترام حقوق الإنسان في صناعة مصايد الأسماك وإصدار شهادات في هذا الصدد. وأقرت تايلند تشريعات لحماية رفاه الصيادين ومنع العمل الجبري وممارسات العمل غير القانونية في مصايد الأسماك، وهي تقوم بإدخال ممارسات عمل جيدة في صناعة مصايد الأسماك. كما عززت السنغال ظروف العمل اللائق في قطاع مصايد الأسماك وشمل ذلك السلامة والصحة والتوظيف وساعات العمل والتدريب. وتقوم نيوزيلندا بالطلب من سفن الصيد الأجنبية العاملة في المياه الوطنية أن ترفع علم نيوزيلندا لضمان الامتثال لأنظمة العمل الوطنية.

16- يسّرت الأرجنتين تدابير حماية اجتماعية في منشآت تجهيز الأسماك، واتفاقات جماعية وطنية مع نقابات مصايد الأسماك وكذلك نظام إصدار الشهادات مار أرجنتينو الذي تقوده الحكومة ويتضمن معايير العمل اللائق. وفي فرنسا، تقوم السلطة الوطنية للزراعة والمنتجات البحرية، بتطوير بطاقة الصيد المستدام Pêche Durable، التي تغطي معايير اجتماعية ومعايير عمل (حدّ أدنى للأجور، والسلامة، ومعاشات عجز تقاعدية). واستناداً إلى تقييم للمخاطر الاجتماعية التي يتعرض لها التوفير المسؤول للمنتجات من مصادر مسؤولة، أنشأت Seafish في المملكة المتحدة (وهي السلطة الوطنية للأغذية البحرية) "خطة الصيد المسؤول"، وهي خطة إصدار شهادات من طرف ثالث لسفن الصيد والملاّحين تتضمن معايير اجتماعية تتعلق برفاهية الطواقم وصحتها وسلامتها.

إجراءات اتخذتها مجموعات إقليمية

17- تضمن "ترتيبات الحوافز الخاصة للتنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة (GSP+) التي تبنتها المفوضية الأوروبية إمكان الوصول التفضيلي إلى الأسواق الأوروبية لسلع أساسية معينة، بما في ذلك الأسماك، للبلدان المصدرة التي تصون حقوق الإنسان وحقوق العمال وتضمن حماية البيئة والحوكمة الرشيدة. وبغية التوفيق بين قانون الاتحاد الأوروبي وبين اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل في صيد الأسماك C188، تبّنت المفوضية الأوروبية[19] مقترحاً لوضع توجيهات لتحسين ظروف المعيشة والعمل على متن السفن (العمل على متن السفن، ظروف العمل، والصحة والسلامة المهنيتان والإقامة والطعام).

18- وافق أعضاء مركز تنمية مصايد الأسماك في جنوب شرق آسيا التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا[20] على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جنوب شرق آسيا وعلى تعزيز القدرة التنافسية لمنتجات رابطة

[17] www.fao.org/3/a-i5736e.pdf.
[18] www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_468097.pdf.
[19] www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/10/13-epsco-better-working-conditions-fisherman/; http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-1601_en.htm.
[20] www.seafdec.org/documents/hlc-joint-declaration.pdf.

جنوب شرق آسيا السمكية من خلال معالجة قضايا العمل (الممارسات الآمنة والقانونية والمنصفة) في المصايد. ويتوخى الإعلان المشترك تعزيز التعاون فيما بين الوكالات الوطنية ذات الصلة داخل البلد، بالإضافة إلى إقامة تعاون على الأصعدة الإقليمي ودون الإقليمي والثنائي من خلال برامج رابطة أمم جنوب شرق آسيا ذات الصلة، والمساعدة على دعم وضع وتنفيذ مبادئ توجيهية للعمل في قطاع مصايد الأسماك.

19- في عام 2014، صادقت قمة رؤساء دول وحكومات البلدان الأفريقية على "الإطار السياساتي واستراتيجية الإصلاح لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا،[21] الذي يتوخى أن تكون لدى مجتمعات الصيد ولدى العاملين في قطاع الأسماك ظروف عمل لائقة، وأن يعيش هؤلاء بكرامة ويحصلوا على حقوقهم في كسب العيش، ويدعو إلى القضاء على عمالة الأطفال وإلى تعزيز عمالة الشباب.

إجراءات اتخذها القطاع الخاص

20- هناك مجموعة واسعة من مبادرات ومنتديات القطاع الخاص، من مثل "منتدى السلع الاستهلاكية"،[22] تسعى إلى القضاء العمل الجبري في سلاسل قيمة الأغذية البحرية. وقد أطلقت ثمانٍ من أكبر شركات الأغذية البحرية في العالم مبادرة عالمية جديدة (مبادرة "قطاع أعمال أغذية بحرية ملتزم برعاية المحيطات"[23]). وتلتزم هذه المبادرة، من بين جملة أمور أخرى، بـ "تحسين الشفافية والتتبع في عملياتنا، والعمل معاً لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، والاستفادة من الشراكات وترتيبات التعاون القائمة"، و"بذل جهود متضافرة للقضاء على أي شكل من أشكال العبودية المعاصرة، بما في ذلك العمل الجبري وعمل السُخرة وعمالة الأطفال في سلاسل إمداداتنا".

21- تقوم شركات ورابطات أغذية بحرية مفردة بتزايد بتقييم المخاطر والتخطيط للسلامة والصحة المهنيتين أو تطبيق معايير اتفاقية منظمة العمل الدولية 188 والحصول على شهادات هذه الاتفاقية. وتؤكد شركات تربية أحياء مائية عاملة في قارات مختلفة على ظروف العمل الجيدة، كما على فرص الحصول على التعليم والرعاية الطبية وتطوير البنية التحتية لموظفيها وللمجتمعات المحلية. وينتهج بعض تجار التجزئة المتعددي الجنسيات الكبار سياسات تقوم على توفير المنتجات من مصادر مسؤولة من شركاء مختلفين عبر مدونات سلوك معتمدة أو مخططات أخلاقية داخلية خاصة بهم تطبق على موردیهم وتغطي مجموعة كبيرة من معايير العمل الدولية.

إجراءات اتخذتها شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

22- هناك شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين تشارك فيها سلاسل الإمدادات، من مثل "فريق مهام الأغذية البحرية"،[24] وتشمل تجار تجزئة دوليين رئيسيين وصناعات وطنية وحكومات ومنظمات غير حكومية، تهدف إلى التصدي

[21] https://au.int/web/sites/default/files/documents/30266-doc-au-ibar_fisheries_policy_framework_and_reform_strategy.pdf.

[22] يمثل منتدى السلع الاستهلاكية عدداً كبيراً من الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات وهو ينشط في سلاسل الإمدادات الوطنية والدولية. www.theconsumergoodsforum.com/strategic-focus/social-sustainability/forced-labour-priority-industry-principles .

[23] حوار كيستون keystone dialogue بشأن الأغذية البحرية: http://keystonedialogues.earth/wp-content/uploads/2016/12/Statement-signed.pdf ؛ http://keystonedialogues.earth ؛ http://www.stockholmresilience.org/research/research-news/2016-12-14-international-seafood-business-commits-to-stronger-sustainability-efforts.html

لمخاطر العمل الجبري والإتجار بالبشر والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في سلاسل إمدادات معيّنة للأغذية البحرية. وتقوم مبادرة المؤشر Index Initiative[25] باستكشاف النطاق والمنهجيات لوضع "مؤشر لرعاية الأغذية البحرية" لقياس ومقارنة ورصد أداء الممارسات الجيدة لشركات الأغذية البحرية ضمن سلاسل الإمدادات بمشاركة من شركات أغذية بحرية مدعوة. وتشمل المتطلبات للبلدان التي تنفذ معيار "مبادرة الشفافية في مصايد الأسماك"[26] معلومات تتعلق بإنفاذ معايير العمل.

إجراءات اتخذتها برامج التدقيق وإصدار الشهادات للأغذية البحرية

23- تشير دراسة أجراها "المعهد الدولي للتنمية المستدامة"[27] إلى أن برامج تدقيق الأغذية البحرية وإصدار شهادات لها[28] تقوم بتضمين أو توسيع معايير اجتماعية ومعايير عمل تشمل سلع الأغذية البحرية وسلاسل إمدادات مصايد الأسماك. وتشمل المعايير الاجتماعية ومعايير العمل المتوخاة مشاركة المجتمع المحلي وحقوق الإنسان وحقوق العمال وظروف العمل واستحقاقات العمال وصحتهم وسلامتهم، وما إلى ذلك.

24- شملت "المبادرة العالمية بشأن استدامة الأغذية البحرية" في أهدافها ذات الأولوية العمل اللائق والنمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة 8) والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (هدف التنمية المستدامة 12). وتقوم المبادرة بجمع معلومات عن المعايير الاجتماعية ومعايير العمل لسلع الأغذية البحرية، كما عن خطط التدقيق/إصدار الشهادات وغيرها من المشاريع العاملة على وضع معايير كي تستخدم معايير كهذه في سلاسل إمدادات مصايد الأسماك.

إجراءات اتخذتها منظمات مجتمع مدني

25- ينشط العديد من منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية[29]، بما في ذلك منظمات التنمية والمنظمات البيئية غير الحكومية وجماعات حقوق الإنسان والنقابات وغيرها، في الدعوة إلى تعزيز وإعلاء شأن حقوق الإنسان واليد العاملة في قطاع مصايد الأسماك، وإلى توفير الحماية الاجتماعية لمجتمعات الصيد وظروف عمل لائق لكافة العاملين في قطاع الأسماك. وتتعاون هذه المنظمات بتزايد موجهة نداءاتها إلى المؤسسات والمنتديات الوطنية والدولية، بما في ذلك معارض الأغذية البحرية الرئيسية ووسائط الإعلام ووكالات الأمم المتحدة، من مثل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة

---

[24] www.seafoodtaskforce.global

[25] www.indexinitiative.org/publications/unraveling-the-role-of-the-private-sector

[26] http://fisheriestransparency.org/wp-content/uploads/2017/05/FiTI_Standard2017EN.pdf

[27] www.iisd.org/sites/default/files/publications/ssi-blue-economy-2016.pdf

[28] مجلس التوجيه البحري، ومنظمة أصدقاء البحر، والشراكة العالمية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة، GlobalGAP والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية IFOAM ، ومجلس التوجيه في مجال تربية الأحياء المائية، والتحالف العالمي لتربية الأحياء المائية (أفضل الممارسات في مجال تربية الأحياء المائية) ومنظمة الحقيقة Verité وآخرون.

[29] مثلاً، التجمع الدولي لدعم العاملين في مصايد الأسماك (ICSF)، ومؤسسة العدالة البيئية Environmental Justice Foundation ، ومنظمة السلام الأخضر الدولية Greenpeace, International، والاتحاد الدولي لعمال النقل (ITF)، والاتحاد الدولي لرابطات عمال الأغذية والزراعة (IUF)، وحقوق الإنسان في البحر Human Rights at Sea ، ومنظمة الإنصاف الغذائي الدولية Fairfood ، وتحالف الصون لحلول الأغذية البحرية Conservation Alliance for Seafood Solutions ، ومبادرة التجارة الأخلاقية Ethical Trade Initiative، الخ.

ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

التبعات المترتبة على سلاسل قيمة مصايد الأسماك

26- استجابة للإجراءات الموصوفة أعلاه، وفي أحيان كثيرة بالنظر إلى التبعات السلبية المحتملة على تجارة الأسماك، يناشد بعض أصحاب المصلحة في القطاع الحكومات بأن تكفل الإنفاذ الفعّال ورصد الامتثال لتشريعات ومعايير العمل القائمة على المستويين الدولي والوطني. ويدعو هؤلاء إلى اتباع نهج في تطبيق حقوق الإنسان ومعايير العمل يقوم على تكافؤ الفرص. ويقوم البعض باستخدام المصادر المسؤولة للمنتجات، استناداً إلى تقييمٍ للمخاطر الاجتماعية و/أو إلى شهادات تطبيق معايير حقوق الإنسان والعمل اللائق، بالإضافة إلى التشريعات القائمة. ويتوخى آخرون أن يطالب المشترون الرئيسيون للأغذية البحرية بأن توفر الأعمال التجارية بعضها لبعض أدلة على تطبيق تدابير العناية الواجبة المراعية لحقوق الإنسان وحقوق العمل في كافة سلاسل إمداداتهم.

27- تتزايد الدعوة إلى مزيد من الشفافية والتتبع الفعّال للمنتجات في سلاسل إمدادات الأسماك، بما في ذلك طلب المستهلكين والمشترين من كافة الجهات الفاعلة في سلاسل إمدادات الأسماك إثبات المساءلة والمسؤولية. ويذهب هؤلاء إلى أن بالإمكان التصدي بمزيد من النجاح لانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمال والغش وسوء التوسيم في الأغذية البحرية وقضايا الجودة والممارسات غير القانونية في صيد وإنتاج الأسماك بتوفير إمكانية التتبع الكامل لسلسلة الإمدادات، مثلاً، عبر وثائق المصيد وجهود وضع تقارير العناية الواجبة القائمة على تقدير المخاطر المرتبطة بها.

28- غير أن هناك مخاوف من أن تستبعد جهود التدقيق الاجتماعي وإصدار الشهادات الجهات الفاعلة الصغيرة والمتوسطة الحجم من سلاسل القيمة السمكية، ما يسهم في تعريضها للمخاطر وتهميشها. ويشير النقاد إلى المخاطر العالية المتمثلة في "انتقاء" بعض المعايير الاجتماعية ومعايير العمل وليس كافة المتطلبات المنصوص عليها في صكوك التوجيه الدولية الموجودة حاليا.

29- بالإضافة إلى ذلك يرى أصحاب مصلحة آخرون أن نشوء العديد من معايير الاستدامة الاجتماعية الخاصة قد يؤثر على سلاسل القيمة السمكية إذ تصبح هذه المعايير بمثابة عوامل محفّزة للتنمية والتجارة أو عوائق أمامها، تبعاً لظروف سلسلة القيمة أو مصايد الأسماك أو البلد أو المنطقة.

30- كجزء من الجهود الرامية إلى إيجاد توازن بين هذه الاعتبارات جميعا، يدعو بعض أصحاب المصلحة إلى وضع وثيقة توجيهية دولية لمساعدة أصحاب المصلحة في قطاع مصايد الأسماك على تنفيذ معايير العمل الدولية القائمة حالياً على امتداد سلسلة قيمة الأغذية البحرية بأكملها، بدءاً من الإنتاج والتجهيز إلى التوزيع والتجارة. وفي هذا الصدد، أشير إلى أن توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمدادات الزراعية المسؤولة لعام 2016 تستثني تحديداً قطاعي مصايد الأسماك والحراجة. وفي حوار فيغو 2016،[30] [31]كانت هناك

[30] https://issuu.com/eurofish/docs/eurofish_magazine_6_2016/16.

[31] www.fao.org/blogs/blue-growth-blog/exploring-solutions-to-promote-decent-work-in-fisheries-and-aquaculture/en/.

دعوة قوية لوضع صك دولي ينص على معايير عمل محددة لقطاع مصايد الأسماك على طول سلسلة إمدادات الأغذية البحرية بأكملها.

أنشطة منظمة الأغذية والزراعة

31- قدمت منظمة الأغذية والزراعة إلى الدول وهيئات مصايد الأسماك الإقليمية والجهات الفاعلة الأخرى الدعم فيما يتعلق بسياسات مصايد الأسماك ومصايد الأسماك الصغيرة الحجم المستدامة والعمل اللائق والسلامة في البحر ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والتتبع في سلاسل القيمة السمكية.

32- تقوم المنظمة حالياً بتطوير برنامج عالمي شامل لدعم "الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه[32] بهدف تعزيز قدرات دول الميناء على إقامة نظم تفتيش فعالة ولجان مشتركة بين الوكالات الوطنية، بما في ذلك الموانئ ومصايد الأسماك وسلطات العمل والصحة، وتلك تدابير ستساعد جميعها الحكومات على تثبيط انتهاكات العمل في البحر. وفي إطار هذا البرنامج، ستعزز "الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد" التي أصدرتها منظمة الأغذية والزراعة إمكانية التتبع والشفافية والمساءلة في سلاسل القيمة السمكية، فتساعد بالتالي على مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، كما تساعد من ناحية ثانية على مكافحة حالات استغلال العمل على متن سفن الصيد.

33- تعمل المنظمة على تعزيز منظمات صيادي الأسماك وتشجع على تمكين المرأة وتحسين الصحة المهنية والنهج القائم على حقوق الإنسان كجزء من جهودها الرامية إلى تعميم "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم".

34- بالإضافة إلى ذلك، تتعاون منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية على تعزيز السلامة في البحر (التي تشمل تصميم سفن الصيد وتشييدها ومعداتها وحمايتها) وتتعهد بالرعاية التعاون بين السلطات البحرية وسلطات العمل ومصايد الأسماك. وسييسر "السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين" تبادل المعلومات المتعلقة بالسفن والأنشطة المتصلة بالسفن لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتتناول وثيقة توجيهات مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية[33] عمالة الأطفال في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

35- في عام 2014، بدأت المنظمة عملية استشارية لأصحاب المصلحة المتعددين تدعى "حوار فيغو بشأن العمل اللائق في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية"، وتشمل ممثلين عن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من الإدارات

[32] يتطلب الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه من السفن الأجنبية أن تخضع لعمليات تفتيش في أي ميناء تتوقف فيه، وأن تتبادل دول الموانئ المعلومات عن الانتهاكات. وفي إطار تحسين القواعد المسبقة التي تتطلب من البلدان ضبط أنشطة أساطيل الصيد الخاصة بها، يهدف الاتفاق الجديد إلى رفع تكلفة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بالحيلولة دون إنزال الأسماك التي تُصاد بشكل غير صحيح ودخولها إلى الأسواق.
www.fao.org/port-state-measures/en/؛ www.fao.org/port-state-measures/background/en.

[33] www.fao.org/docrep/018/i3318e/i3318e.pdfp.

الحكومية وصناعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (منظمات الصيادين الصغار ونقابات العمال) وبرامج التدقيق/إصدار الشهادات والمنظمات الدولية.

فرص العمل والتعاون

36- هناك مجموعة من الفرص التي تمكّن أصحاب المصلحة من تحسين الظروف الاجتماعية وظروف العمل في سلاسل قيمة مصايد الأسماك. وستكون هناك حاجة إلى التعاون والالتزام وبناء التوافق في الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة. وتشمل بعض الأمثلة المختارة للإجراءات الممكنة ما يلي:

- تعزيز العمليات الوطنية والدولية (بما في ذلك العمليات الإقليمية) دعماً لتنفيذ "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم"؛
- دعم تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل في صيد الأسماك C188، وبروتوكول العمل الجبري، واتفاقيات عمالة الأطفال، ومعايير العمل الدولية الأخرى، في قطاع الأسماك؛
- دعم قيام الوكالات المتعددة (وكالات العمل والموانئ ومصايد الأسماك، وما إلى ذلك) بتفتيش سفن الصيد الوطنية والأجنبية؛
- تواصل مبادرات الامتثال الخاصة، التي تغطي التدقيق وإصدار الشهادات، العمل على المعايير الاجتماعية والأعمال التجارية في قطاع الأسماك لتلبية مثل هذه المعايير الاجتماعية سعياً إلى الحصول على شهادات مصادق عليها؛
- بوسع الشركاء الاجتماعيين (أي صناعة الأسماك والنقابات) إقامة حوارات أصحاب مصلحة مشتركة (كما جرى في قطاعات أخرى، مثل المنتدى العالمي بشأن الموز)[34]، أو الاشتراك في مفاوضات مشتركة تؤدي إلى اتفاقات إطارية بين صناعة الأسماك والنقابات.

إجراءات يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تتخذها في المستقبل

37- تقترح المنظمة مواصلة التعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية والمنظمات الشريكة الأخرى في جهودها الرامية إلى:

- توليد وتوفير المعلومات وزيادة الوعي بشأن قضايا الاستدامة الاجتماعية في مصايد الأسماك وسلاسل القيمة السمكية والمبادرات ذات الصلة؛
- دعم تنفيذ "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم"؛
- تشجيع التدابير التي تيسر وتحمي وصول صغار الصيادين ومربي الأحياء المائية ومجهزي الأسماك إلى سلاسل القيمة السمكية؛
- تقديم المساعدة الفنية لوضع السياسات الوطنية وتنفيذ تدابير الحوكمة الاجتماعية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛

[34] www.fao.org/world-banana-forum/en/.

- تنفيذ عناصر الحماية الاجتماعية والعمل اللائق في "البرنامج الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن خفض الفقر" مع التركيز على قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- تيسير الحوارات والعمليات المشتركة بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك تيسير الجهود المشتركة بين الوكالات، بشأن الاستدامة الاجتماعية في سلاسل القيمة السمكية على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي؛
- دعم تنفيذ الاتفاق بشأن "التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه"، وغيره من جهود مكافحة هذا الصيد وفي الوقت نفسه إدراج تدابير لتحسين الظروف الاجتماعية وظروف العمل للعاملين في مجال الصيد ومجتمعات صيد الأسماك، بما في ذلك أحكام السلامة في البحار.

38- بالنظر إلى وفرة المبادرات التي تدعو إلى المسؤولية الاجتماعية (ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمل) في سلاسل القيمة السمكية، يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة، إن طلب منها ذلك، أن تستكشف وتتابع الحاجة إلى وضع وثيقة توجيهية تصدر عنها لمساعدة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة السمكية على تنفيذ المعايير والإجراءات القائمة ذات الصلة التي تشمل السلوك التجاري المسؤول وحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية.

39- ويرد في الوثيقة COFI:FT/XVI/2017/Inf.8 بحث للقضايا أكثر تفصيلاً ووثائق معلومات أساسية داعمة.